

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقارير المتصل به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 18/00 بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2012/35*

Original: English

تقرير يحث على زيادة استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز النمو الذي تفوقه التكنولوجيا

تقرير الأونكتاد عن التكنولوجيا والابتكار، 2012، يدعو إلى استخدام الارتفاع المستمر في التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب لتحسين اكتساب المعرفة

جنيف، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012 - يفيد تقرير للأونكتاد بأن التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب الآخذين في النمو يشكلان فرصة لرفع قدرات البلدان النامية لإتقان استخدام التكنولوجيات المفيدة للأسواق، ولدعم قدراتها على ابتكار منتجات وخدمات جديدة.

فقد صدر اليوم تقرير التكنولوجيا والابتكار، 2012⁽¹⁾، بالعنوان الفرعي: التكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشير التقرير إلى أن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يشكل واحداً من التطورات الاقتصادية العالمية الرئيسية في العقدين الماضيين. فقد بلغت نسبة المبادلات التجارية بين البلدان النامية 55 في المائة من التجارة العالمية في عام 2010، مقارنة بنسبة 41 في المائة في عام 1995، ويؤدي هذا الاتجاه بالفعل إلى انتشار مفيد للتكنولوجيا والقدرة الابتكارية.

ويمكن أن تؤدي زيادة المبادلات فيما بين بلدان الجنوب إلى المزيد من التقاسم التكنولوجي بأساليب متنوعة. ويبين التقرير أن أولى القنوات المهمة هي استيراد السلع التي تستخدمها البلدان المستوردة في تحسين عملياتها الإنتاجية عن طريق النسخ والهندسة العكسية.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات ، رقم تليفون : +41229175828 ، 41795024311 ، unctadpress@unctad.org ، <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

(1) التقرير (رقم المبيعات 7-112856-92-1-978-13: ISBN-13، E.12.II.D.13) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 35 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org

أما شبكات الإنتاج العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، فهما عاملان آخران يوسعهما تعزيز عمليات نقل التكنولوجيا والتطوير التكنولوجي في البلدان.

ومن هنا كان ارتفاع النسبة المئوية للسلع الرأسمالية في التجارة بين بلدان الجنوب مؤشراً مشجعاً جداً، كما يؤكد الأونكتاد. وتبين البيانات الواردة في التقرير أن البلدان النامية لم تكتف بزيادة حصتها من واردات السلع الرأسمالية، وإنما أصبحت المصدر الرئيسي للسلع الرأسمالية التي تعتمد التكنولوجيا الرفيعة لجميع بلدان الجنوب الأخرى. وقد ارتفعت حصة البلدان النامية من واردات البلدان النامية الأخرى بانتظام من نسبة 35 في المائة في عام 1995 إلى نسبة 54 في المائة في عام 2010. ولا تقتصر التجارة في هذه المنتجات على المساعدة في توسيع النشاط الاقتصادي وتغيير أنماط الاستهلاك؛ بل إنها تبين أيضاً أن البلدان النامية تعرض باستمرار منتجات تنافسية في مجالات متنوعة وتشمل طائفة من التكنولوجيات.

وبالمثل، يشير التقرير إلى أن ارتفاع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، الذي يتزايد اتصاله بأنشطة في مجال اقتصاد الخدمات، يبشر بممارسة أنشطة تكنولوجية وابتكارية في البلدان النامية، حيث إن الخدمات تركز عامة على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمتين. فقد ارتفعت حصة البلدان النامية في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من نسبة 15 في المائة في عام 2005 (أي 132 مليار دولار) إلى نسبة 27 في المائة في عام 2010 (أي 400 مليار دولار)، وتوجّه حصة كبيرة منها إلى بلدان نامية أخرى.

ومع ذلك، فهذه الفوائد التي تتيح للبلدان بواسطة التكنولوجيا أن تتعلم وتبتكر وتندمج في شبكات الإنتاج العالمية في كلا قطاعي التصنيع المنخفضة التكاليف والتكنولوجيا الرفيعة، تميل حالياً إلى أن تتركز في بعض البلدان دون غيرها. ويفيد التقرير، على سبيل المثال، بأن بلدان شرق آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة بين البلدان النامية، ويوجّه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتصلة بالخدمات إلى غيرها من بلدان شرق آسيا وجنوبها الشرقي وجنوبها. وبالمثل، يوجّه جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض التصنيع من هذه المصادر إلى قطاعي الإلكترونيات والسيارات في بلدان شرق آسيا. ويبرز التقرير، من خلال مناقشة هذا الأمر، مشكلة مهمة، هي أن التطورات في التجارة والتبادل التكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب لا تزال غير متوازنة، وأن الفجوة التكنولوجية القائمة تحول دون مشاركة العديد من البلدان في المبادلات بين بلدان الجنوب، ودون استفادتها منها.

ولا يعني هذا الوضع أنه لا توجد حالات من التعاون التكنولوجي في أماكن أخرى من العالم النامي، وإنما يعني أن ما هو موجود منها قليل بالمقارنة بغيره. ويشير التقرير إلى أن هذا التعاون واعد، بالرغم من ذلك، حيثما حدث. فشبكات الربط الإلكتروني لعموم أفريقيا، على سبيل المثال، مبادرة تقودها حكومة الهند، وتتفد بالتشارك مع 53 عضواً من أعضاء الاتحاد الأفريقي. والدائرة الوطنية البرازيلية للتدريب الصناعي قدمت حتى الآن مساعدة تقنية دولية بإقامة 48 شراكة دولية مع 25 دولة، وتدير 29 مشروعاً من بينها خمس مشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوجد أيضاً حالات مهمة من التعاون في ميدان الصحة والمستحضرات الصيدلانية بين شركة Quality Chemicals (أوغندا)، وشركة Cipla Pharmaceuticals (الهند)، وبين البرازيل وموزامبيق في مجال إنتاج العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وبالمثل، فمشروع "إنارة أفريقيا" يتمثل في تعاون مشترك بين الصين و10 بلدان أفريقية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، يهدف إلى المساعدة في إنشاء محطات للطاقة الكهرومائية في أفريقيا.

ويكمن التحدي في توسيع نطاق هذه الفوائد لتشمل البلدان التي استبعدت منه إلى حد كبير. ويدعو الأونكتاد الحكومات إلى اتخاذ خطوات حكيمة وتعاونية لتعزيز التعلم التكنولوجي على المستوى المحلي، بحيث تتمكن شركاتها من اغتنام الفرص التي تهيؤها زيادة المبادلات فيما بين بلدان الجنوب. كما يدعو الحكومات في جميع البلدان إلى أن تقدم حوافز واضحة للشركات من أجل المشاركة في

التقاسم التكنولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى الارتقاء بتنسيق الجهود التي تقودها الدول لحفز إقامة شراكات مع البحوث العلمية والتكنولوجية الجارية. وهناك بلدان عديدة حالياً، وبخاصة أقل البلدان نمواً، غير قادرة على الاستفادة بالكامل من الفرص القائمة والناشئة في مجال التجارة والتكنولوجيا نظراً لانخفاض الطاقة الاستيعابية لشركاتها ومنظماتها.

*** ** ***